جسور

أسبوعية سياسية تصدر عن هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي - سوريا - العدد 1 - 2011/12/10

لا للعنف
لا للطائفية
لا للاستبداد
لا للتدخل الخارجي

الشعب السوري واحد

الثورة السورية على مفترق طرق

في تسعة أشهر، أعطت السلطة في سورية أسوأ ما عندها، وقد وصلت لحالة توحش معممة بالمعنى الأمني والعنفي، لم يكن في جعبتها القدرة على فهم ما يحدث وفق المعطيات الميدانية للحراك الثوري، وما فتئت تفتقر لقدرة التعامل مع الوقائع بإجابات سياسية ملموسة تستجيب للحد الأدنى من طموحات الحركة المدنية السلمية. تمسكت الآلة الإعلامية الرسمية بخطاب بائس وعدائي تغيب عنه فكرة المواطنة المشتركة في الوطن الواحد بين الثائر والقامع، بين الموالي للسلطة والمطالب بإسقاط النظام. وبذلك زرعت السلطة السورية إسفين العداء المفتوح والمواجهة الشاملة، ليس فقط مع المجتمعين السياسي والمدني، وإنما أيضا مع المجتمع الأهلي الواسع، الحاضن الأول لانتفاضة-ثورة الكرامة. لم يسقط المجتمع الثائر على منظومتي الفساد والاستبداد في لعبة السلطة، كما أنه أثبت بأن الكائن الإنساني الواعي يتفوق على الكائن العفوي أو الطبيعي. فأصر على سلمية الثورة في أكثر المناطق الريفية تهميشا في البلاد. وأثبت مواطنو محافظة درعا، منطلق الثورة ومشعلها المستمر، بطلان قانون نيوتن (لكل فعل رد فعل مساو له في القوة ومعاكس له في الإتجاه) في الصراع الاجتماعي السياسي الواعي من أجل الديمقراطية. فتصدرت شعارات الدولة المدنية التعددية الديمقراطية، والثورة السلمية، منذ اليوم الأول جدران المسجد العمري. وانفضحت رواية السلطات عن المؤامرة والتسلح على صخرة الوقائع في ساحات جاسم والمسيفرة والحراك والحارة ونوى وبصرى الحرير... كنا نعيش حلم الثورة واقعا في اعتصامات البلدات الصغيرة ودرعا البلدة والسرايا.. ودخلت الثورة السورية التاريخ المعاصر كحراك مدني سلمي ينطلق من الريف نحو المدن من أجل إعادة بناء المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية على أشلاء دكتاتورية اختزلت علاقتها بالمجتمع بأجهزة القمع والردع. ولعل قرار دخول الجيش مدينة درعا قد أرخ لمسلك جديد ودور جديد للمؤسسة العسكرية قررت السلطة الأمنية اللجوء له مهما كانت نتائج ذلك على وحدة الجيش وعلاقة الجيش والشعب ووحدة البلاد. لكن هذا القرار الخطير، لم يكن له تأثيرات على الصعيد الوطني وتمكنت المدن الأخرى (حماه وحمص ودير الزور والقامشلي وريف دمشق بشكل أساسي) من الإستمرار في التجمهر الواسع بشكل أعطى الثورة بعدها الوطني وبدأت عملية تبلور البرنامج المدني الديمقراطي في حوارات مجتمعية شملت الشرائح الواسعة للشعب السوري. ولا شك، بأن قرار السلطات السورية المجرم بدخول الجيش حماه ودير الزور والبوكمال في يوم واحد (31/7/2011) قد وضع حدا للحضور الواسع للمشاركة الشعبية والتعبئة العامة لكل القطاعات المدنية والأهلية بقوة السيف والنطع. وقد شهدت العشر الأواخر من شهر رمضان عملية تراجع في الخطاب المدني مع دفع إعلامي متعمد للخطاب الديني انعكست سلبا على الثورة وخلقت حالة اضطراب وقلق في صفوف قيادات شابة حلت محل قيادات أكثر خبرة ونضجا كانت السلطة الأمنية قد نجحت في تغييبها بقوة الحل الأمني العسكري المدمر.

لم تبق العملية الثورية خارج نطاق التأثير الخارجي، سواء كان هذا الخارج سوريا أو إقليميا أو دوليا. وقد بدأت وسائل التواصل الحديثة بأخذ مكان متصاعد على حساب الوقائع الميدانية بحيث لم تلبث أن نجحت في استبدال الصورة الداخلية الواقعية بالصورة الفضائية الانتقائية، والعالم الإفتراضي. وليس من الغريب أن حركة مثل "إئتلاف شباب ثورة 18 آذار" لم تتح لها ثلاث دقائق على أية فضائية خليجية رغم أنها قدمت نخبة من الشهداء والمعتقلين. ويمكن القول أن جماعات الضغط السورية المحترفة والمتفرغة في الخارج، قد نجحت في التأثير على رؤية العالم للثورة وصورتها، وفي التأثير تباعا في خطاب عناصر التواصل من الداخل مع الخارج المرحب والمروج لخطاب محدد سلفا، خطاب عزز بشكل مباشر أو غير مباشر، الفكرة السلطوية التافهة حول المؤامرة. وكان للتهميش المتصاعد لقيادات الداخل الميدانية والسياسية التاريخية التي لم تنسجم مع الخطاب المطلوب بشكل واضح، أن دعم ألوانا إيديولوجية ومذهبية لم يكن لها أي دور أو أثر في انطلاقة الثورة السورية.

وصلنا التهميش الإعلامي لكوادر متقدمة في الثورة من جهة والتصعيد المهووس لعمليات الاعتقال والاغتيال من قبل السلطة من جهة ثانية، أوصلنا اليوم لحركة اجتماعية مقطوعة الرأس سياسيا أو تكاد ، ومشوشة الرؤية برنامجيا بالتالي. وصار هناك تداخل ما بين المشروع الدكتاتوري من جهة، وبين السعي للمقاومة من خلال أفكار تستجلب التسلح والتدخل الخارجي من جهة أخرى، مثل الشعارات المطالبة بالحماية الدولية والحظر الجوي والمناطق العازلة ومشاركة الجيش الحر المكون من المنشقين عن الجيش السوري ومن ينضم إليهم من المتطوعين. ولهذه المصطلحات كما يعرف دارسو القانون الدولي دلالة واحدة، وهي إطلاق صيرورة العسكرة فيما يجري في سوريا حالياً من صراع داخلي وخارجي، لتصير جزءا من الثورة يمكن أن يغير طابعها جذريا في مدى غير بعيد. لذا نحن بالفعل على مفترق طرق، يفتح المجال لاحتمالات متعددة ومتباينة، مع ملاحظة أن السيناريو الأسوأ لم يعد بعيدا، في ظل التعبئة الخارجية الحالية، والصداقات والعداوات التي تجاوزت العقلانية السياسية والقراءة المستقلة لمصير البلاد. ولن تكون الحرب الأهلية في سورية خالصة بالمعنى السياسي أو الطبقي، بل ستكون ملوثة بالتدخل الخارجي السافر والتعبئة الطائفية، أي أنها انتصار لكل مقومات الردة والظلام، حرب خاسرة بكل معاني الكلمة ولكل الأطراف، وسيكون أكبر الخاسرين فيها : الثورة الديمقراطية والشعب السوري.

لقد مات النظام السوري في العقول والقلوب، ولم يبق لنا كسوريين سوى أن نحمل مؤسساته وشخصياته الرسمية إلى قمامة التاريخ. قام الشعب الثائر بالعمل الأكبر وصار وضعنا الحالي يشبه جثة ضخمة لكائن مشوه يبلغ من العمر 40 عاماً وأمامها طفل يبدأ بالكاد في اكتساب الوعي بوجوده، و يحاول أن يبعد تلك الجثة عن طريقه كي يرى المستقبل. علينا كسوريين وعرب، في وضع كهذا، أن نمتلك الجرأة السياسية والأخلاقية على طرح السؤال على الجميع: إلى أين نتجه اليوم؟ وهل سيحصد الشعب ثمن تضحياته حرية وكرامة؟ أم أن كل هذه التضحيات الغالية ستضيع وتهدر بانزلاق الثورة إلى السلاح والعسكرة والتدخل العسكري الخارجي والحرب الأهلية- الطائفية ؟ الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تبدو في غاية الصعوبة، فهناك من يتصرف وكأنه مصاب بعمى ألوان سياسي مزمن، أعني بهذا فئة مناصري النظام والذين يرون ضرورة التمسك ببقائه حتى النهاية، وحتى ولو تسبب ذلك في تحطيم المجتمع والدولة. وفي مواجهة هؤلاء تجد من يقول أن إسقاط النظام السوري بالإمكانات الذاتية يبدو أمراً غير ممكن، ولهذا يرون وجوب الاستعانة بكل من يقول بأنه يقف معهم لإسقاط هذا النظام أياً كان، حتى ولو الشيطان نفسه هو من يقول ذلك، فكل ما يعني تلك الفئة هو أن يسقط النظام بأي ثمن. وفي الواقع كل من هذين الفريقين يخدم الآخر: المناصر للنظام حتى لو تحطم المجتمع يدفع الطرف الآخر إلى طلب التدخل الخارجي. وطلب التدخل الخارجي يخدم النظام لأنه يثير المشاعر الوطنية ويعبئ المجتمع ضد الخطر الخارجي ويبعده عن الهدف الأساس وهو إسقاط النظام والقضاء على منظومتي الفساد والاستبداد. ولا شك في أن الحل العسكري مدمر للسلطة والمجتمع على حد سواء، في ظل الخصائص السياسية والاجتماعية السورية الراهنة. وقد يؤدي في النهاية إلى تمزيق البلاد وتهديد وحدة الجيش والشعب والبلاد. ولهذا أرى أن من الواجب العمل لإسقاط النظام بكل إصرار، مع استمرار التركيز على المسلمات الأساسية للثورة السورية واللاءات التي أطلقت منذ نهاية آذار/مارس الماضي (لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل العسكري الأجنبي). أي التأكيد على سلمية ومدنية الثورة وعلى مناهضة الطائفية وعلى الاعتماد على القدرات الذاتية للشعب السوري. بل أكثر من ذلك، امتلاك الجرأة على القول بأن الثورة السورية إذا تسلحت ماتت، وإذا تأسلمت ماتت، وإذا تدولت ماتت.

يردد السوريون في أغلبيتهم الفعلية رفض الوصاية والدولة الدينية كلاهما: "لا دولة ملالي ولا باب عالي" لأن الأقليات جميعها، بما فيهم الأكراد والمسيحيين وغيرهم يرفضون التدخل التركي ناهيكم عن رفض اليساريين والقوميين العرب والوطنيين عموما لأي دور تركي يفتح كل جروح التاريخ ولا سيما اللواء السليب الذي أسكن فيه (قائد) ما يسمى الجيش الحر (الذي لن يتراجع شعبه عن الثورة كما يقول "حتى ولو لم يبق إلا مواطن سوري واحد" !).

لا تزال دمشق وحلب خارج سياق الاحتجاجات، وأعتقد بأن الأمر صار معقدا اليوم وأكثر صعوبة، فبالإضافة للترتيبات والكثافة الأمنية الهائلة، تعتبر حلب والعاصمة من المدن غير المندمجة بالثورة، الأزمة الاقتصادية فيها ضعيفة نسبة للمناطق النائية، والتكوين السكاني متعدد الطوائف والمذاهب، كما أن لسكان كلا المدينتين مكاسب محددة وقطاعات اجتماعية هامة فيها تخاف من غياب الاستقرار حتى ولو كان هذا الاستقرار أشبه بمستنقع مياه راكدة. ولا شك في أن التطرف في الشعارات وتضخيم دور تيارات سياسية خارجية ضعيفة الأثر داخليا، يساهم في تردد المدن والأقليات عوضا عن جذبها، ويبعد الوسط المستقر عن مطالب مضطربة في الشكل والمضمون مثل مطلب الحظر الجوي ومناطق عازلة والجيش الحر يحميني والمجلس يمثلني... فهذه المطالب لا تشكل قوة جذب سياسي على الصعيد الوطني بقدر ما هي شعارات تتقاسمها بعض بؤر التحرك الثوري والفضائيات. وسيزيد فرص أن تنضم دمشق وحلب للمظاهرات في سورية في حال جرى التمسك بالسلمية ولم يكن هناك تطرف في الخطاب وإن كنت أرى ذلك أصعب اليوم منه بالأمس. لا يمكن وضع حدٍ للتفاوت المناطقي والاجتماعي في استقبال خطاب الثورة السورية دون عقلنة الخطاب الثوري والإبتعاد عن الشعبوية والتطرف والتطيف بشكل حازم. فمن السهل توجيه التحية لمحطة تلفزيونية مذهبية من قرية في ريف إدلب، ولكن ما هي النتائج السياسية و النفسية على الوعي الجماعي في عموم سورية لرؤية هكذا مشهد؟ وهل ما نراه على الإعلام يمثل كل السوريين في كل المحافظات ومن كل المكونات؟ أليس هناك نوع من التعميم الذي ينعكس سلبا على قطاعات واسعة من أنصار الثورة يشعرون يوما بعد يوم أن القراءة الوحيدة لمصير الثورة هي القراءة الخارجية التي تحدد المتحدث الرسمي والممثل الشرعي والقيادة المقبولة والبرنامج المسموح به؟

لقد نجح المال السياسي والإعلام في خلق فجوة حقيقية بين مكونات المعارضة السورية بفرضهما سياسة أبناء الست وأبناء الجارية وخلق تفاوت كبير بين أطراف المعارضة بشكل انعكس وينعكس على قدرة جمعها في برنامج ثوري مشترك وعمل نضالي فاعل. واليوم ونحن أمام تحدي الوحدة البرنامجية و"المؤتمر السوري العام" لكل قوى التغيير الديمقراطي، نبصر التباين المتزايد في وجهات نظر القوى السياسية المعارضة في قضايا مركزية كالتمثيل المجتمعي والتدخل العسكري الخارجي والعلاقة بين الوطنية والمواطنية والتحالفات الإقليمية والدولية والعلاقة بالإسرائيلي والمقاومة. وتأتي جملة عوامل ذاتية تتعلق بالنشأة السياسية والمسلك ومصادر التمويل لتعقد العلاقة بين مكونات الحراك الثوري المختلفة. وليس من المبالغة الحديث عن حالة بارانويا سياسية حولت العديد من المعارضين القدامى أو الجدد إلى مهووسين بالرئاسة أو الوزارة في بلد لم تسقط الدكتاتورية فيه بعد. بل وصل الأمر بالبعض لإعطاء ما لا يملك لمن لا يستحق، أو بيع السمك في الماء.. وما أحوجنا كسوريين للكثير من التواضع ولقليل من التضحية والعطاء، فالخلاص من الدكتاتورية يحتاج قيما أخلاقية ومثلا عليا تسمح بتفكك القائم وزرع الأمل في القادم، ولا يمكن لكل سلوك أومنطق يعيد انتاج واستهلاك وسائل السلطة التسلطية نفسها أن يشكل رافعة بناء للمستقبل الديمقراطي. سوريا اليوم على مفترق طرق. والطريق الثوري للجمهورية الديمقراطية المدنية لم يحتل المكان الأول بعد، الوضع اليوم صعب للغاية، ولكن حتى اللحظة، لا زالت لدينا مقومات وقيم وطموحات وتضحيات الإنتفاضة-الثورة، وهي أقوى من مقومات الثورة المضادة. لهذا، ورغم أن المعركة بالتأكيد صعبة وشاقة، فإننا محكومون بالأمل والنجاح.

د. هيثم مناع

من أقوال نيكولو ماكيافيللي: " الحروب تبدأ في المكان المقرر لها ، لكنها لا تنتهي أبدا في المكان الذي يراد لها أن تنتهي فيه.

"إنني أحس على وجهي بألم كل صفعة تُوجّه إلى مظلوم في هذه الدنيا، فأينما وجد الظلم فذاك هو وطني".
"الثورة قوية كالفولاذ، حمراء كالجمر، باقية كالسنديان، عميقة كحبنا الوحشي للوطن".
"لا يهمني أين ومتى سأموت بقدر ما يهمني أن يبقى الوطن".
"الثوار يملئون العالم ضجيجاً كي لا ينام العالم بثقله على أجساد الفقراء".
"إن الطريق مظلم وحالك، فإذا لم تحترق أنت وأنا فمن سينير الطريق".

"لن يكون لدينا ما نحيا من أجله .. إن لم نكن على استعداد أن نموت من أجله".

"لا يهمني متى وأين سأموت، لكن يهمني ان يبقى الثوار منتصبين، يملأون الارض ضجيجاً، كي لا ينام العالم بكل ثقله فوق أجساد البائسين والفقراء والمظلومين"

سيظل صدى هذه الكلمات يتردد، ويلهم المئات في مكان وزمان، ما دام الظلم والعنف يسود هذا العالم.

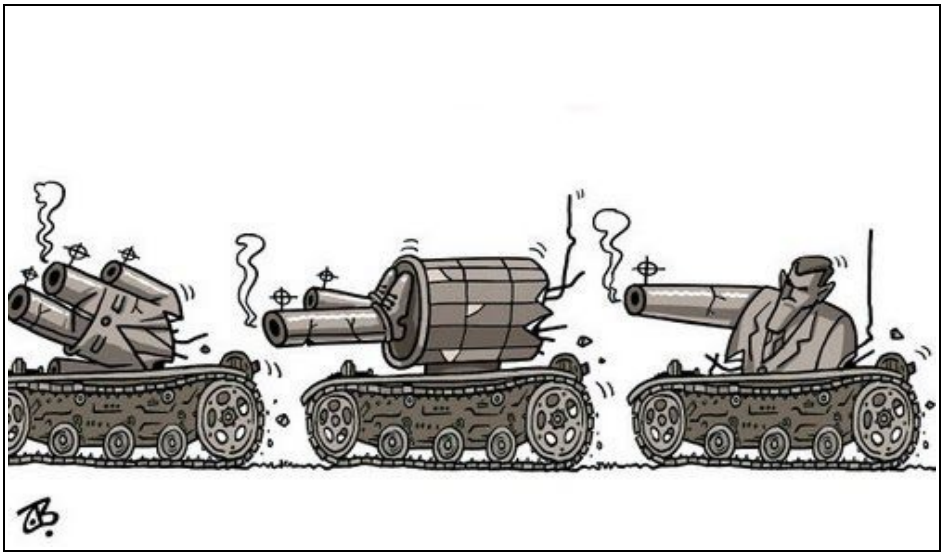

خيار السلمية....

إن ظاهرة العنف بحد ذاتها ليست أمرا دخيلا على المجتمعات الانسانية وهي ليست دائما عامل هدم لبنى وعلاقات المجتمع ... بل إنها أحيانا ضرورة لامهرب منها .. فهي مثل ظواهر اجتماعية أخرى تُقيَم في سياقها الاجتماعي و السياسي و بناء على وظيفتها وشكل تجليها و لحظة حدوثها ..

فماالذي يدفعنا إذا أن نصر على ضرورة استمرار لاعنفية الثورة السورية. لايمكن لعاقل أن يساوي عنف السلطة السورية بشكل نظامها الأسدي مع عنف محتمل مقابل له من أجل الدفاع عن النفس أمام هيمنة القتل الهمجي الذي تمارسه السلطات الامنية السورية كل يوم ضد أبناء المجتمع الواحد الذين مازالوا يقفون كالجبال العاتية لمواجهة الظلم والقهر واسترداد حريتهم وكرامتهم المسلوبتين. فرغم تفهمنا لتبني البعض لفكرة تسليح الثورة أو للتدخل العسكري الأجنبي - لأن من يده بالنار ليس كمن يده تدق على أزرار الكمبيوتر لكتابة مقالة - إلا أنه لابد من عقلنة تفكيرنا ومواقفنا حتى لاتُستدرج ثورتنا إلى مزالق لانعرف نهاياتها ... فللتسلح أو للتدخل الخارجي العسكري تبعاته التي تبدو جلية في العراق و ليبيا و كل البلدان التي فشلت ببناء الدولة المدنية بسبب عسكرة ثوراتها. إن النضال العنفي سرعان مايجد نفسه في حالة انفصال متزايد عن الحراك الشعبي الذي يشكل قوة الفعل الثوري ومصدر حضاريته في عملية التغيير والذي يمكن له أن ينزلق بسهولة إلى متاهات عمليات الخطف والابتزازوالاغتيالات التعسفية وغيرها والتي تُولد بدورها إمكانية تحول النضال العنفي إلى أشكال أخرى أكثر خطورة مثل التصفيات الطائفية أوكفاح العصابات المسلحة التي لايخفى على أحد اثارها الكارثية على كل المستويات في المجتمع.

يتعارض هدف ثورة الحرية و الكرامه بإنشاء الدولة المدنية مع الوسائل المسلحة لإسقاط النظام. فالعنف يضرب أهم أسس الدولة المدنية ألا و هي السلم الأهلي و العلاقة التعاقدية بين أفراد المجتمع. العنف يهمش شرائح واسعة من المجتمع السوري و يزيد مخاوفها من حرب داخلية أو خارجية تدمر الوطن و المثال العراقي المؤلم لازال حاضرا في الشرق أمامنا.

لذلك نحن نصر على سلمية الثورة ..

فللنضال العنفي عواقب خطيرة جدا كلنا يعرفها ولكن ليس جميعنا يستغرق في التفكير فيها مليا ... فإذا تطلعنا إلى التجربة الليبية مابعد سقوط القذافي كيف تقاسمت الشركات الفرنسية والبريطانية والامريكية والايطالية الكعكة الليبية وكيف تحولت مدن ليبيا إلى مأوى غير امن لثوار مسلحين يتدخلون بشؤون السكان والحياة في المدن و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الضحايا الليبيين الذين سقطوا بعد تدخل الناتو فاق السبعين ألفا قضى عدد كبير منهم على يد الناتو نفسه ... وإذا تذكرنا أن المجتمع السوري هو أكثر تعقيدا وتغايرا من المجتمع الليبي لأنه مجتمع خصب بتعددية دينية اثنية فكرية سياسية فإننا ندرك لم علينا أن نستبعد التسلح... فالعنف سيهزمنا جميعا و سيهزم أحلامنا بمستقبل سوريا مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والاثنية .. و لنتذكر جميعا أن من سوريا ظهرت أول أشكال الحياة المدنية في التاريخ وفي سوريا عاشت شعوب كثيرة ونمت أنماط حيوات مختلفة ... و لنسأل أنفسنا جميعا رغم كل جراحنا وعذاباتنا ألم يخلف الصراع المسلح مع الاخوان المسلمين في الثمانينات تجربة قاسية هدامة حيث كان هذا الصراع المسلح سببا في شلل المجتمع السوري لسنوات طويلة وغرقه في خوف مطبق وولوجه في حالة رضوخ و استكانة مستمرة نتيجة الشعور بعجزالعقل والارادة أمام قوة السلاح ...

إن إسقاط النظام عنفيا لن يؤدي إلى تحقيق المطالب التي إنطلقت من أجلها الثورة .. و ستساهم عسكرة الثورة أو التدخل العسكري الخارجي بالمزيد من تفكيك المجتمع السوري الأمر الذي سيصب الماء في طواحين النظام السوري الذي ترعرع و إستمر بسبب إمعانه بإضعاف الوحدة الوطنية و بتخويف السوريين من بعضهم البعض.

لاتؤدي كل الطرق إلى نفس الطاحون .. فإسقاط النظام السوري بمساعدة عسكرية خارجية أو بعسكرة الثورة سيفقد الثورة تفوقها الأخلاقي .. وسيساهم بزعزعة الوحدة الوطنية.. و ينتقص من شعور السوريين بسيادتهم وبقدرتهم على بناء دولتهم المدنية الديمقراطية التعددية التبادلية. بينما سيساهم تصعيد الثورة سلميا بإشراك شرائح أوسع من السوريين في الثورة و ستقوض الثورة السلمية مقومات عودة الإستبداد تحت أي ذريعة كانت الأمر الذي لا يتوفر مع وجود جيش أجنبي أو شرائح من السوريين مسلحين ضد بعضهم البعض. ولنتذكر أن تسلط المسلحين (العسكريين) على السلطة في سوريا كان أحد أهم أسباب الحالة التي نحن بها الآن.

إن أهداف نضال شعبنا الملحمي في استرداد الحرية والكرامة وحق الاختلاف لايتحقق باسقاط النظام فقط و إنما بإسقاط النظام بطرق لاتجر البلاد الى حروب أهلية طائفية ولاتجعل البلاد رهينة لارادة دول لها مصالح استغلالية تحكمية و بالعمل على مشروع بناء سوريا المدنية التعددية التي يحكم فيها القانون .. لذلك لابد لنا جميعا من تحمل مسؤولية مواقفنا في هذه المرحلة التاريخية الفاصلة من تاريخ بلادنا وجمع قوانا لنعمل على تثويرأفكارنا و سلوكياتنا بأن لانلجأ للحل الذي يبدو لنا هو الأسرع في الحسم حتى نحافظ على استقلالية قراراتنا وسيادة دولتنا واستمرارية حراكنا الثوري حتى اسقاط النظام و الاستبداد معه ... إن الاصرارعلى لاعنفية ولاعسكرة الثورة هو خيار ثوري بامتياز لأن خيار التدخل العسكري الخارجي أوتسليح الثورة داخليا يعني أن من يحدد مستقبل هذه الثورة ومستقبل شكل الحكم في سوريا ليسوا السوريين الثائرين أنفسهم وانما من دفع لهم ثمن التسليح أو من قاتل بأسلحته في بلاده ..لقد أصبحت الثورة السورية أم الثورات العربية لأنها باتت تعيش كل مراحل مخاضها الطبيعية الضرورية لولادة حرية حقيقية ناضجة ولأنها رغم كل الامها العظيمة مازالت ثورة تغني وتكتب وتبدع بفضل سلميتها ومدنيتها ...

لابد من الإشارة أننا لن نكتفي في هيئة التنسيق الوطنية بلعن الظلام لكننا سنقدم لكم حلول النظام السلمي في مقالات قادمة.

د. هدى زين

11 لانجاح الـ 11

كيف يمكننا انجاح اضراب الكرامة في 2011/12/11:

1- عدم الانجرار إلى فكرة جماعة المجلس أو جماعة الهيئة أو غيرهما من الجماعات والرد على من يقوم ببث مثل هذه السموم أنني مواطن سوري وأعبر عن نفسي قبل كل شيء ، مع تجاهل أي تجريح مقصود من قبل المغرضين إذ يمكن أن يكونوا من أمن النظام ولا علاقة لهم بالحراك.
2- محاولة الحديث مع أقرب المقربين والأصدقاء واقناعهم بجدوى هذه الخطوة السلمية والحضارية من أجل الحصول على الحقوق.
3- تشكيل مجموعات من ثلاثة إلى أربعة أشخاص يفضل أن تكون بينهم على الأقل امرأة ، يقوم جميعهم بزيارة المترددين ومحاولة اقناعهم ، المجموعة المتماسكة والتي ترد بشكل منطقي متقارب لها تأثير كبير.
4- محاولة بث أفكار الاضراب بالمناشير والكتابات الجدارية.
5- التركيز على الطلاب ومحاولة جذبهم للاضراب.
6- محاورة سائقي وسائل النقل العامة ومحاولة اقناعهم.
7- زيارة المحلات التجارية وخصوصا الكبيرة منها أو ترك منشورات أمامها تبين أن التجار يساهمون بسكوتهم السلبي بعملية اضطهاد بقية الشعب السوري واستمرار حالة الدكتاتورية.
8- محاولة توعية رجال الأمن والجيش من الأقارب وحثهم على توعية زملائهم كي لا يلحقوا أذى باخوتهم في باقي المناطق.
9- ابتداع وسائل احتجاج سلمية والتأكيد عليها كي تكون مرافقة للاضراب.
10- كل واحد فينا مسؤول وعليه لا أحد يستهين بنفسه وبما يمكن أن يقوم به عبر الكلمة والحوار من تأثير على الآخر خصوصا إذا ترافقت بالمنطق والشرح المبني على تبيان الحقوق المسلوبة.
11- عدم الانفعال بتاتا بوجه من يرفض بل محاولة تركه بابتسامة مع جملة: "ليس لوحدي ولكن أيضا لأجلك أعمل ، لأخوتي واخوتك وأولادي وأولادك وللأجيال القادمة، وإن عارضتني فلا بأس".

اضراب الكرامة